

من التثنية المجرى من الفاعل هو الفاعل وقد بدأ في تحاور
 المفعول كقولك تعاد وكان وعده ما تبا وما الرضخ فلا والله ان
 الما في الآية بمعنى المفعول من التبتة الاخر فكلت فهو بمنزلة
 قولك في الآية الاخرى وكان وعده مفعولا ونحن نقول بجهل ان يكون
 المراد وكان فعل وعده ما تبا بوعده فعمله فعل الوعد في كونهم
 ما تبا للوعد بمنزلة الوعد المتبع المفاضة عن نفي فاستند
 الما في الوعد قيل بيان الصيغة من وضاع التعريف
 ووقع في نحو الاستطراد قول بيان الصيغة كما لتعرف تصدير
 وتعيين لوضوح الاحكام التحرية **قوله** يشترط مع الحال او
 الاستقبال فله الرضخ فظاهرا كلام النحاة انه يشترط مع الحال
 والاستقبال ايضا اذ وقع بعرف حرف النفي والاستقبال
 والاولى انه لا يشترط ذلك لقوة مع الفعل فيه سبب
 الحرفين في الاستطراد ذلك فيه اذ وجد اللام بعد الكلام
 اقول انما قال ظاهرا كلام النحاة لان الظاهر عطف قوله او الهزة
 او ما عا صاحبها وتحتمل ان يجعل عطفا على مع الحال او
 الاستقبال والاعتقاد على صاحبها وبشرط الهزة او ما **قوله**
 فان دخلت اللام الموصولة قبل اللام بالموصولة احسن رضى
 لام التعريف فان اذ دخل اسم الفاعل لا يفتيه من شرط
 من شرط العمل مرتب به الرضخ ولا يخفى ان قوله فان دخلت اللام

استثناء

استثناء في المعنى من قوله بشرط مع الحال او الاستقبال والاعتقاد
 على صاحبها فان اللام الموصولة واضل في صاحب وقوله لا يخفى
 على انه لا يخفى الاعتقاد على صاحبها فاستثنى منه اللام لا يخفى الاعتقاد
 عليه وما لا بد من معرفة في هذا المقام ان اسم الفاعل والمصدر
 المتحد بين المفعول به بانفسهما قد يقربان باللام وسياتي
 لام التعريف في غير كونك وعرف ودرى وجهه وفي العلم العامل
 من هذه الافعال يكون النفي بالياء يجوز زيا وبتا مع
 افعالها ايضا فيقال علمت بان زيدا قائم ولا يقوى الفعل
 بالياء الا اذا قدم مفعول فيقال لزيد ضربت كذا في الرضخ
قوله كضرب وضرب ومضرب هذه الاوائل الثلاثة
 تعمل بالفتحة من نحو بين البصريين واما علم وحذر
 فعلم من حذف سبويه لا غير ومن العلم بمعنى المبالغة من
 قال لا يشترط في علم زمان الحال والاستقبال بل في كل الصنف
 المشبهة **قوله** وما فيه من مع المبالغة تات من باب ما فات
 من المشبهة اللفظية فيه ان معنى المبالغة كالزيادة
 التفضيلية تجعل الاسم بعيدا عن مية شبه الفعل فكيف
 يكون جائزا المنفصال التسمية اللفظية **قوله** لعدم نظير
 ظاهرا الى صيغة المفردة اه لا يعنى ما ذكره بوجه على نحو الكسر
 الا ان يعتبر مع قصد الى رد الباب قال الرضخ اما المنع